ع ۳۰۰

حاشیه شیخ الاسلام بر مختصر معانی

حاشية شيخ الاسلام ... ملا سعد الدين ... مختصر

حاشية شيخ الاسلام
ملا سعد الدين
تلخيص

بدأت بسم الله في النظم اولا ... مباركة رحمانا رحيما وموئلا

صلوات محمد

٣٥

عليه الصلوة
عليه الصلوة والسلام

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين في الاعتصام بكرم

قوله الحمد انما اختار الحمد على الشكر مع ان المتبادر من العبارة ان المحمود
عليه ههنا نعمة انشراح الصدور وتنوير القلوب وقد قال الله تعالى لئن
شكرتم لازيدنكم لان ديباجة القران المجيد موشحة بغرة التحميد
لان الظاهر ان افتتاح المقال بالحمد لله المتعال للعمل بموجب الحديث المأثور
عن سيد الانام عليه الصلوة والسلام اعني كل امر ذي بال
لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو اجذم وروى عنه ايضا ما شكر الله عبد
لم يحمده والمأتي على الجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبات
الجملة الفعلية المضارعة المتجددة للاستمرار التجددي المقتضية الى
افادة ان نعم الله والائه فايضة من تلك الحضرة على التعاقب بحيث
لا يحيط بحده من افاضة نعم الله تعالى وعطيته على البرية واما
اسناد صيغة المتكلم مع الغير فللاشارة الى ان حمده تعالى امر جليل
القدر عظيم الخطر بحيث لا يقوى على قوة شخص واحد ما دام حقه او لكمال
تشفقه على اخوانه من العلماء الراسخين حيث شاركهم في هذا

لحمد ونظره ما وقع في التشهد حيث قيل السلام علينا وقد يوجه الاخبار
بان يحصل ما يحمد به من الجوار بدد حامدا كما يجعل ما يقطع به والمعادات
خير بان المتبادر من عبارة الحمد ان يصير الشخص حامدا حالا والحق انه
يبعد جعل الله الفعل مشاركا للفاعل في الاخبار عن الفعل كما نقول القطع
باعتبار اسناد القطع الى القاطع حقيقة والله واترجح الخطاب في الحمد لك
على اسم الذات اشارة الى انه لمع للحامد محرك الامال لا حجاب المحمود
المتعال بحيث حمده تعالى على وجه المخاطبة والمشافهة ولما كان الاصل
تقديم الفاعل رجح هنا تاخر المفعول على تقديمه المفيد لاختصاص
الحامد له تعم رمزا الى ان هذا الاختصاص لوضوحه بمنزلة العيان -
للهاج الى اللسان قوله يا من اغنانا اورد كلمة يا المستعملة في نداء البعيد
للحضرة المقدسة الالهية عن قرب الحامد المكدر بالكدورات البشرية
نفي الحسن وهو ان صاحب المتوسط ذكر في بحث المنادى انه لم يرد
اذن شرعي في اطلاق المبهمات عليه تعالى والجواب ان الامام النووي
قدس سره اورد في باب الدعاء عند الحال من كتاب الاذكار ادعية
ما ثورة مشتملة على قوله يا من احسان فوق كل احسان يا من لا يعجزه شي
قوله شرح صدورنا الخ الظاهر ان المراد لشرح الصدر وتنوير القلب
هنا واحد على ما قالوا في قوله تعالى أَفَمَن شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ

او يجعل المحصل للبيان هو القلب الحقيقي لا الصدر الذي دخل فيه ففي
العبارة تفنين ثم المراد بملخص البيان خلوص الكلام عن قصور
في الافهام للمرام وللحفي انه يحوي جمال البيان والمعاني على العالمين
قوله بلوامع البيان الخ ذكر في قسم الحقيقة من اساس البلاغة لمع
البرق والصبح وغيرهما لمعانا فذلك لا يختص بالبرق فتوجيه
الكلام على اضافة المشبه به الى اللوامع بمعنى الكواكب اللامعة
الى المشبه بان يجعل اللام في البيان اللام في البيان للاستغراق
او بقصد مبالغة في تشبيه البيان بجمع اللوامع والظرف اي من
مطالع الى اخره متعلق بالبيان حال منه او صفة له او على جعل
الاضافة لادنى ملابسة بان يكون اللوامع استعارة مصرحة
المبنية اللائحة من مطالع المباني والظرف متعلق باللوامع
ترشيح للاستعارة ثم لفظ المثاني بالثاء المثلثة في النسخة المصححة
بتصحيح الشارح قدس سره والمراد منه القرآن لانه كرر فيه
القصص والاحكام او كرر نزوله جمع المثنى على صيغة المفعول
من التثنية او جمع المثنى اي المفعل اسم مكان ويجوز ان يكون المثاني
بالنون بعد الميم لمعنى الالفاظ لا له دون المعاني قوله المؤيد بدلايل
الاعجاز اي دليل كل امر ما يفضي الى العلم به فدلايل اعجاز المعجزات

التي يعرف بها اعجازه عليه الصلوة والسلام لمعارضة عن المعارضه
والمقابلة بالاتيان بمثل ما اتي به منها دمعني بايدها وبعويصها باسرار
البلاغة ودقايقها ويجوز ان يراد بدلالة اعجاز السور القرانية
ما سادسها مقطر ومعنى مقدار بها باسرار البلاغة امارات الاعجاز
في القران كثير من الاخبار عن الغيب والاسلوب العجيب وغير ذلك لكن
اجل بها كمال البلاغة قوله مجرين قصبات السبق من عادة العرب
ان تغرز قصبه في اخر ميدان لسابق الفرسان ممن اعدى فرسه
واحرزها عده سابقا بالكلام لكمال الآل والحجاب في
عدالسبق على غيرهم في باب الفصاحه والبراعه بحال من سبق
من الفرسان ويحتمل المكنيه والتخييل والترشيح على ما يظهر بادني
معرفه لقواعد البيان ثم المضمار ما القادسة حالى اسب ناجس
كذا في المقدمه والبراعه من برع الرجل اذا فاق اقرانه قوله
بعد التيما رائى مد بعد عنه قدس سره ان الاولى تعديه باللام وكان
وجهه ان الدعا هنا بمعنى التسميه والدعاء بهذا المعنى يتعدى
الى مفعولين بلا واسطة قال الله تعالى اياما تدعوا الى اسم تسموه
فاصل الكلام المدعو سعدا بالنصب فزياده اللام للتعديه واما
زيادة الباء هنا فغير شايعة للاقبال التسميه فلا يجدي بالباء

١

فيكون ويكون الدعاء ههنا في معنى التسمية المفذ لوثنا الا بالتحول
مجي مصدر في معنى مصدر راحل الاسلام ان يكون بعد سهما على وتيرة
واحدة لم يمكن ان يعبر بمصدر الدعاء ههنا معنى التسمية او
الاستهار قوله بلطائف فقر الفقر وهي في الاصل على سكون اللام
يصاغ على شكل فقرة الظهر استعيرت لنكتة الكلام قوله لحم الغفراء
لحم العظيم بحيث يستر بكثرته وجه الارض او ما وراءه فان الجموم
الكثير والغفر الستر قوله على بيان محاسنه وكشف استاره ان
حربان الظاهر ان هذين راجعان الى الملخص بخلاف سائر الضمائر
فانها راجعة الى الشرح تامل قوله ومبدأ اعيان المسح لا يخفى
ما في العبارة من الاشارة الى انهم لو غيروا عبارة الشرح لكان التغيير.
لعبارة نازلة جدا فان المسخ تبديل صورة الى صورة ادون من الاولى
قوله احرب عن هذا الخطب صفحا اي احول نفسي عن هذا الامر العظيم
فانه شاع استعمال الضرب في الضرب كما في قوله تعالى افنضرب عنكم
الذكر صفحا ثم صفحا اما ظرف من معنى الجانب او مصدر بمعنى الاعراض فيكون
مفعولا مطلقا مفعولا له لا الحال يرد على هذا الوجه الثالث ان الصفح
والاعراض بين الضرب والصرف فلا يصح التعليل الا ان يقول ذكر المحقق
الرضي في قوله ضربته تاديبا انه ليس ههنا حدثان بل هما في الحقيقة حدث

واحد

واحدا اذا اعيى او تبة بالضرب والحالة هنا في الحقيقة ليست من المصدر
المنصوب لان الشيء لا يكون علة لنفسه بل هي اثره اي ضربته للتاديب
فالعلة هنا ايضا اثر الكسفي واما جعله حالا ففيه انه اذا لم يكن
المصدر من انواع ناصبه لا يقع حالا الا فيما سمع منهم قوله والطوى
الى الطى جلا في السرد ون مرامهم بمعنى قدام مطلوبهم ووصل الوصول اليه
والكشح ما بين الخاصرة الى عظم الجنب ومحصل الكلام الاعراض عن تحصيل
مطلوبهم قوله باسرها الى بجمعها فان الاسر القيد الذي يشد به الاسير
واذا ذهب الاسير باسره فقد ذهب بجمعه قوله عن اخرها متعلق
بمحذوف اي قبولا ناشيا عن اخرها وذلك يستلزم عرفا نشا القبول
عن جمعها باعتبار انه اسند القبول الى الاسماع اولا ثم قيده بالصدور
عن الاخر وقبل المعنى من اخرها الى اولها وفيه ان المناسب حينئذ الى
على الاخر وايضا مقابل المصدر ون عن الاهم الا ان يقال المعنى عن اعني
من على ما في المعنى وتامل قوله قد تصبب ماء النصب لماء تصوبا الى
عاب في الارض قوله رواه بالنظر المنظر الحسن قوله نعنه اثار السلف
ما بقى من فوائدهم وعوائدهم ويحتمل ان يراد بها من بقى ونلا منهم
المقررين لقواعد الفن الكاشفين عن ظهائرها قوله ادراج الرياح
الادراج جمع درج ودرج الكتاب طيه يقال ذهب دمه ادراج الرياح

اى جعلته سوادا اصل المعنى على انه ذهب به حال كونه مثل الادراج
الرياح او ذهب ذهابا شديدا مثل ذهابها في سرعة الزوال والفنا
وعدم البقاء الا اثرا بالكلية قوله وسالت باعناق البطاح
جمع الابطح وهو مسيل واسع فيه دقاق الحصى وهذا استعارها
مثل ان البول لواقعه في الاباطح لذهاب الاحاديث واثارها
ذهابا سريعا لكنه اسنده الى البطاح دون الاحاديث ومطاياها
اشارة الى كثرة الاحاديث بحيث كانه امتلأت الاباطح منهما وادخل
الاعناق لان السرعة والبطوء في سير المطايا يظهران غالبا فيها وينبغي
ان تعلم ان الباء في قوله باعناق للملابسة وسيجيء زيادة تحقيق هذا
الكلام في بحث الاستعارة قوله واما الحال ان حمل اما على مجرد التاكيد
من غير تفصيل فالامر ظاهر وان حمل على التفصيل كما هو مذهب
الشارح فمعه انه لا بد من قرينة الماد للمقابل للمفصل والجواب
انه قد يحذف اما ويجعل المقابل للمفصل من مضمون الكلام السابق
كما ذكروا في قوله تعالى وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ الاية ولا
يخفى ان مضمون قوله علما مني لح مقابل هذا التفصيل لان حاصل
الكلام ان تعاصر الهمم لا تفصيل حصلت لشرح وكذا قصد المحلين
للاحلول انتهابا اما الاول فلان مستجز الطباع لح واما الثاني

فلان

فلان الاحدى [illegible] باح به اللبيب اى العاقل الذى وقع [illegible]
كلامه الى الحدوا بطريق سياق الكلام وسياقه قوله وعمل هذا فليعمل
العاملون الفاء ليس بمانع من عمل الفعل فيما قبلها كما ذكروا فى قوله وربك
فكبر من ان الفاء زائده وقعت فى غير موقعها لافاده التخصيص فلا يمنع
من العمل اذ المعمول فى الحقيقه متاخر قوله وعرا ما هو الولوع وحرص
قوله وظماء الى الظماء العطش والهواجر جمع هاجره وهى نصف
النهار عند اشتداد الحر والادام بالضم حر العطش قوله ولعل الغنا
الى قبل الاولى ترك الواو ليكون قوله ثانيا بمعنى صار حالا من فاعل
النصب لانه لا يظهر ما يصلح لعطفه عليه لان ثانيا الاول من اسماء
العدد فاما صفة مصدر محذوف اى انتصابا ثانيا او ظرف وثانيا
الثانى لا يصلح لشىء منهما والجواب ان ثانيا الاول ايضا
حال فانه صرح المحقق الرضى بانه اذا كان بمعنى التصير اسم فاعل حقيقه
له فعل ومصدر والمعنى ههنا جاعلا المشرح اثنين فقوله ثانيا
الثانى حال اخر معطوف على الاول بغير لها ويجوز ان يجعل ثانيا
الثانى ايضا صفة المصدر على طريقة الاسناد المجازى قوله
حمود القريحه الجمود الحكم ومعناه القريحه اول ما يستنبط من البير
استعيرت لما يستنبط من العلم لان كلا منهما سبب لحيوة الانسان فى

في الاول جسمانية وفي الثاني روحانية ثم السحر الحلال العلم والبصر

بالكسر الرد الشديد ففي جميع تلك الالفاظ لطافة قوله خمود الفطنة

الخمود بالخاء المعجمة سكون لهب النار والفطنة في الاصل

الفهم والمراد بها الذهن والصرصر الريح العاصفة قوله احوب

كل اعز الحوب القطع اللغبر دو الغبره قوله قائم الارجاء الى مطلم

الطراف قوله فوصت عنه صيام الاصنام هكذا في النسخ المصححة

نسخ احمد فمن سره التعويض بالفا في بعض البناء من غير هدم

وانما اضاف الحمام الى الاختتام بعلى انها مضروبة عليه لاجل

الاتمام وقد وجد في بعض النسخ فوصت عنه صيامه بالاصوام

وانما جعل التعويض سببا لرفع الصيام باعتبار ان الشرح كان قبله

مستورا لخصام الاصفاء او الاستتار فاذا حصل الاتمام تجلى وظهر

في نظر الطالبين قوله جمع خرابدة جمع خريدة وهي الحسنة من النساء

لكنها اكتسابه هنا عن الدقائق قوله اللثام وهو ما كان على الفم

من النقاب قوله ووضعت كنوز لجج فرائد الدرر كبارها

والتمام بضم التاء البنت ضعيف ربما يشدد به فرجة البيوت وتقبيبها

فالمفصل من الكلام انه قد وقع توضيع المرام من الشرح بحيث يسهل

على الطالبين الوصول اليه قوله مدس المدارب مدبن قرية شغيب

عليه السلام ء الحا ههنا موضع اجتماع المارب والمطالب قوله
ورد لسيفنا سه لهذا كنايه عن تكثير الامن والرفاهية التى كانت
مقصوده قبل زمانه من الرعبه على العراء بكسر العين النوم القليل
لحدة السيف والحصن حصن شد الشوالض قوله ورفع بافلات الحطيات
الحطوه بالفتح سهم صغير قدر زراع واذا لم يكن فيه نصل فهى خطيه
بالتصغير جمعها خطيات والصفايح الهيوف العارض فى الكلام اشاره
الى تمكين الفتنه بكثرة الجهاد قوله ضباد بدل جمع الضد بالكسر
اى النجاء قوله ظل الله انما سمى السلطان ظل الله لان ظل الشى ما ينبا
ويحكى عنه فى الجملة وكما ان سلسلة الممكنات مرتبط لوجود الحق تعالى
كذلك سطم نظام مملكه بالسلطان او لان السلطان امان
من حوادث الزمان كما ان الظل ملجاء من حراره الشمس قوله ظلم
الظلم الظلم الاول الظلمه قوله سعاه الاحيال جمع القيل وهو فى الاصل
ملك اليمن والمراد به مطلق الملك قوله مفول اى الملجاء وكذلك
المبواء قوله الحمد لله اعلم ان هذا الاخبار عن الحمد حمدا ما باعتبار ان
يجعل الانشاء كما ان صيغ العقود اخبار فى الاصل ثم انشاء منها
او باعتبار ان ذلك الاخبار يتضمن لذكر الكمال على وجه الاجمال
ويجوز ان يراد بالحمد المحمود عليه مجازا قوله هو الثناء اى الذكر ١٠

بالجر قوله باللسان صرح بذلك تنصيصا على مقابلة الشكر ليظهر
التفريع لبيان النسبة بين الحمد والشكر وقد كتب بخط قدس سره
في حاشية هذا الشرح ليس قيد اللسان احترازيا كما يحصل الاحتراز
عما لا يكون باللسان سواء كان اطلاق الثناء عليه حقيقة أو
مجازا لا يقال خرج عن التعريف حمد الله وثناؤه على نفسه لانه ليس
لا بالقول المخصص تعريف حمدا كهماد او لقول قد عمم بكونه باللسان
عن كونه قولا نظرا الى ان الثابت في القول ان يكون بجارحة اللسان
قوله على قصد التعظيم فيه أن الظاهر اعتبار التعريف بحسب الاصطلاح
لا اللغة ولم يعتبر في الحمد اللغوي التعظيم الظاهري فضلا عن قصد
التعظيم الا ترى ان تفسير الحمد في كتب اللغة بالفارسية ستودن
وان اعتبر التعريف على العرف فاعتبار التعظيم فيه ايضا ممنوع فان
حمد السلاطين والاكابر بعد حمد الجناب العرف وان لم يكن للحامد
تعظيم ظاهرا او باطنا نعم اذا صدر منه التحمد بوجه ما لم يعد حمدا
بل استهزاء وسخرية ويمكن ان يقال المخصص بالتعريف الحمد المعتد به
وقد قال صاحب الكشف لما تعبد بالحمد اذا واطاه القلب والا فهو
كذب واستهزاء او يقال ان اتفاق اهل اللغة من علماء العربية وغيرهم
على ان الحمد لله تعالى بقصد الاستغراق او خصوص الجنس دليل على اعتبار التعظيم

في الحمد فتعريف كتب اللغة تعريف بالاعم بقي امر اخر هو انه يعتبر في الحمد
كون المحمود عليه جميلا كما ذكر في المطول فقوله في التعريف ههنا قصر
الا ان يقال التعريف بالاعم شايع عند الادباء والجواب ان الجميل الوقع
ليس بشرط بل يكفي كونه جميلا في اعتقاد الحامد في نظر المحمود ويكفي
على زعم الحامد فباعتبار قصد التعظيم يستلزم كون المحمود عليه
جميلا ينبغي ان يعلم ان التعريف مع ذلك لا يصفوا بالكلية ان
شرط المساواة في التعريف فان الجميل المحمود عليه يلزم ان يكون
اختياريا وفي التعريف هنا لا اشعار بذلك اصلا الا انه يشكل
عليهم ما نقل في النبين من لعاصر المعتبرة انه قد وقع الحمد على صفات
الله ولا شك انه لا مجال للاعتبار الا صافة في بعض الصفات كالحيوة
السنية سواء يستلزم انحصار الحدوث والا فلا اشكال جواب الطالب
من حواشينا على الكشاف والمطول قوله سواء تعلق الفعل
في تاويل المصدر مبتداء وخبره سواء والفعل في المعطوف ايضا
مقدر وكلمة او بمعنى الواو لما يقتضيه معنى الاستواء فالمعنى مستوي
تعلقه لنعمة التعلق بغيرها ثم التصير في تعلق راجع الى الحمد لا الى الثناء
قوله الشكر فعل ولكن الفعل الامر والثناء على اصطلاح اللغة
قوله سواء المراد بالاثناء الدال له بمعنى كون الشيء بحيث لو عرف

المنبأ عنه فعلى هذا يجوز ان يكون الشكر الجناني اعتقادا بصفات
المعطى واما الاطلاع على الاعتقاد يجوز ان يكون من غير الشاكر كا
لالهام ويحتمل ان يقع بقول او فعل منه فعلى الاول شكر واحد وعلى
الثاني شكران احدهما مبني عن الاخر وكلاهما بناء او عن التعظيم
لا تقال المراد بالتعظيم المحصل عند الشاكر لا يحصل الا بعد اعتقاد
العظمة هو الشكر الجناني لانا نقول الشكر الجناني اسعار المنعم بصفات
الكمال معلى انما نتصور اسناد الشكر الجناني لمعنى الدلالة بالنسبة الى الشاكر
ايضا لكن كلامه قدس سره في حاشية الشرح يدل على انه بالنظر الى
غيره فقط قوله فمورد الحمد الا طرف فمصدر الحمد لان المراد بالمورد
ما ورد عنه لاما ورد عليه لكن في اختيار المورد اشارة الى ان الحمد
كانه صدر من القلب فورد على اللسان والاركان قوله والشكر على
بالعكس اي مخالف للحمد باعتبار انه اعم منه نظرا الى المورد اخص
منه نظرا الى المتعلق فالعكس محمول على المعنى العرفي اذا المخالف عكس
بحسب العرف قوله اسم للذات الخ ليس هذا تعريفا بل بيانا للموضوع
له فلا انتقاض بالالفاظ المترادفة من اللغات الفارسية وغيرها ثم ذكر الوصفين
ليس باعتبار انهما داخلان في الموضوع له بل للاشارة الى استجماع الذات
لجميع الصفات الكمال اما الاشارة في الوصف الثاني فظاهر واما في الاول

فلان كل كمال يتفرع على وجوب الوجود بالذات والاولى ان يقال ان تخصيص
الله لكونه اكمل الصفات واشهرها اختصاصا بجنابه تعالى وتخصيص الذاتي
لبيان سبب حصر الجنس المستفاد من الحمد لله قوله والعدول الى الجملة الاسمية
فيه اشارة الى ان الاصل الجملة الفعلية لكون الحمد من المصادر والحدث
المتعلقة بمحالها والتابع في بيان النسب والمتعلقات هو الافعال
مع ان هذا المصدر مما يكثر استعماله منصوبا بافعال مضمرة
للدلالة على الدوام والثبات اعلم انه ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز
انه لا دلالة لقولنا زيد منطلق على اكثر من ثبوت الانطلاق لزيد
ويمكن ان يوفق بين الكلامين بان مجرد الاسمية لا تدل على الدوام
والثبات لكنها مع انضمام العدول او غيره يمكن ان يفيدهما هذا
هو المفهوم من كلامه قدس سره في شرح المفتاح والظاهر عندي
ان كلام الكشاف والمفتاح على خلاف كلام الشيخ فانهما ذكرا ان
المنافقين اخرجوا ما عنهم بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث لرواج
الحدوث دون الثبات منهم وعن حالهم بالجملة الاسمية المفيدة للثبوت
فان دوام ذلك رائج منهم وقال صاحب المفتاح في الحالة المقتضية
لذكر المسند انه قد يكون ليعين كونه ظرفا فيحتمل الثبوت والحدوث
بحسب التقدير فالظاهر انهما جعلا الاصل في الاسمية الثبوت

فانهما اعتبار ذلك فايدته على وجه الاطلاق بلا تقييد والاسميه التي خبرها
جامد مفيده للثبوت والتي خبرها ظرف محتمله لها فانه ان قدر الفعل افاد التجدد
الا الثبوت ومما يؤيد ما ذكرنا انهم جعلوا تحية ابراهيم عليه السلام
المؤداه بالجمله الاسميه احسن من التحيه المؤداه بالجملة الفعليه لدلالتها
على الدوام والثبات وبه يندفع ما علل به جواز دخول الواو في الجملة الاسميه
اذا وقعت حالا وبهذا التقرير اندفع اشكال اخر هو ان الفعلية تفيد
التجدد والظرفية اختصاصا لها فلا يكون مثل الحمد لله للثبوت
وتقديم الحمد لان الاهتمام باسم الله نعم ذاتي والحمد عارض
فالاول انه لم يقدم في الاعتبار على الثاني فالتساوي لازم بالضرورة الا
لبلاغه مطابقه الكلام لمقتضى الحال سواء كان بواسطة الاهتمام الذاتي
او العرضي انما نقول يرجح كل منهما القصد المتكلم الا ترى انه قدم بعضهم
الحمد وقد كثر منهم لفظ الله وفي صحيح كل منهما لكان متبعا وصنيعه كما
قد يحذف كما قد يحذف لفظ المسند اليه للاختصار وقد يذكر لكونه
الاصل ولا مقتضى للعدول عنه امر اخر وهو ان مقام الحمد لا يقتضي
تقديم لفظ لان يحصل معنى الحمد والثناء لله تعالى الا باسم الا مجموع
المسند اليه والخبر وهو يقتضي تقديم المجموع على ما سواه والجواب ان لفظ
الحمد ليس كذلك مطلقا انسب بالتقديم نظرا الى ان هذا اللفظ موضوع لمفهوم

هذا المعنى [illegible] اى على الانعام جعل ما مع [illegible] به لان الحمد على الانعام
امكن من الحمد على النعمه اذ الحمد على الاول بلا واسطه وعلى الثانى
بواسطه انه ان الانعام لا يقال قد وقع فى القران الشكر على نفس
النعمه [illegible] امتنال الى الشكر والنعمى لانا نقول فيه تجوز مع ان المفهوم
من الكشاف ان النعمه به يمكن بان يذكر كله منفصلا او مجملا او مجملا
او بعضه على احد الوجهين ولا يسلم ان القسم الاول من التعرض
بقصر العباره عنه حقيقه لا ايهاما كما فى القسم الثانى لكنه فاذا تم
اريد بالكلام ههنا التعليل بترك التعرض الاول فالايهام باعتبار
ان ترك هذا التعرض ليس بنص فى افادته قصور العبارة لجواز
ان يكون لنكته اخرى وان اريد تعليل ترك التعرض الثانى
فالايهام باعتبار ان القصور ليس بحقيقى بل متوهم فعبارة
التعليل ههنا ناخره اذ التعليل لقوله لئلا يتوهم اختصاص الذى
مخصوص بالقسمين الاخرين من التعرض ويمكن ان يقال لم يتعرض
قدس سره ههنا لترك التعرض للاجمال الكلى لان ما التعم فى تاويل الانعام
الله تعالى والمصدر المضاف مفيده للعموم وذكر الانعام فى قوة
المنعم به اجمالا لا انه لا [illegible] امر آخر وهو انه وقع التعرض لبعض النعم
به لانى ابتداء الكلام منفصلا حيث قيل وعلم من البيان لا [illegible] ول

المفص بالتعليل هنا حذو المنعم به في ابتداء الكلام عند البلاغ

قوله رعاية لبراعة الاستهلال هي في الاصل تفوق الاقران [illegible]

سمي بها في الاصطلاح ما هو سبب للتفوق اي كون الابتداء مناسبا

للمقصود ثم ان رعاية البراعة هنا باعتبار ان علم ... [illegible]

تتعلق بالبيان اي المنطق الفصيح ولقائل ان يقول ان رعاية البراعة

تحصل بمجرد ذكر البيان سواء لوحظ كونه خاصا بعد عام او لا وسواء

كان هناك عطف اذ لا فلا يصح تعليل عطف قوله وتبليغ

على قوله رعاية ثم لجعل المجموع علة ولا شك ان حصول المجموع

به حتى يلاحظ كونه عطف خاص على عام لعل ان التنبيه ايضا

لا يحتاج الى العطف فانه يقع للاشارة الى فضيلة البيان بمجرد

انه يجعل محمودا عليه كما انه يقع التنبيه عليها في الاية الكريمة

بمجرد ذكره عند تعداد النعم حيث قيل وعلم الانسان ما لم يعلم

ولكن ان يقال العطف يدل على زيادة الفضيلة لانه يشير الى ان

المعطوف صار بمنزلة جنس اخر قوله ما لم نعلم الخاصة الله ونقل

عنه قدس سره ان المراد به ما لم نعلم بعقولنا واجتهادنا وفيه ان جميع

العلوم كذلك لا تحصل بدون الهام الله تعالى خليفة الا ان يقال

انه لظهور التوقف على العلم بسهل الماخذ انه مقدور للعقل العادي

[illegible] رعاية السجع لا تعال [illegible] الى رعاية بان يقال وما لم
نعلم من [illegible] ن عام لا يقول المراد انه قدم بعد ذكر العامل اى
علم البيان على المبين رعاية للسجع [illegible] [illegible] من بحار [illegible]
[illegible] يعلمه المحاسبون [illegible] الاخلال وصعوبة فى فهم
معانى [illegible] ذلك لا يظهر فى جميع القرآن سيما المتشابهات
خصوصا على راى من [illegible] لا يعلم تاويلها الا الله تعالى ويمكن ان يقال
المفهوم من [illegible] [illegible] تعم المخاطبين
مواضع [illegible] [illegible] [illegible] الى غير
ذلك من اوصاف الالفاظ [illegible]
اهيل ذلك لانه لم يسمع او بل [illegible]
الال الا هال يسمع او بل فى جملة [illegible]
اختصاصه [illegible] الى الخطر والشرف منفه من اصغر والجواب [illegible]
المعتبر فيه الشرف باعتبار المضاف اليه دون ذواتهم قال قدس سره
فى شرح الكشاف وجرى [illegible] ال الخصائص لانضاف الى البلاد الا
نضاف الى الاهم [illegible] خطر فى الدين او الدنيا ولو سلم فالخطر باعتبار
لا ساق الخطر [illegible] ان الخطر والشرف متفاوت مراتبه
[illegible] الكمال [illegible] وحماية الصحابة وهو فى الاول الحصل

قوله جمع خبر بالتشديد في الاصل وفي الحال [illegible]
يجوز ان يكون جمع خبر مخفف كما على ما فهم من الكشف [illegible] يقول
هو في الحقيقة على التعدير جمع خبر بالتشديد لان التكسير [illegible]
الى اصولها نعم خبر اذا كان اسم نقص [illegible] للجمع [illegible]
انه يجوز ان يكون جمع خبر اسما بمعنى [illegible]
الجملة [illegible] الى ان الطلب معمول [illegible]
الشرط بمعنى [illegible] قدس سره في بحث [illegible] الفعل من
الشرح ان [illegible] معمولات جزاء مطلقا
وكانه [illegible] ان في ذلك الاعمال رمزا الى انه ينبغي
ان يكون [illegible] علم ان المناسب ان يجعل اما هنا
[illegible] الجزاء فانه عمر مفصل قوله نصبت
[illegible] على ضرب من المسامحة كما قال [illegible] نداء قوله
لزمتها الفاء على الغالب الا انه قد يحذف قليلا في الضرورة او
عند تقدير القول قبل الجزاء قوله ولصوقها الاسم لفظا او تقديرا
على ما جعل صاحب الكشاف لفظ المتوفي مقدرا [illegible] في قوله تعالى
فاما ان كان من المقربين واختاره صاحب [illegible] المحقق
الرضي وصاحب المعنى جواز ان لا يقع بعدها الاسم قوله

اقامة شي ذم ان اريد بذلك جعل اللازم في موضع الملزوم على
ما هو الاصل فسان المرام ان الفاء لم يقم موضع الشرط اعنى قبل
تبع اجزاء الجزاء بل في خلالها لغرض الفصل بين اما والفاء كانها
دا فع لصد بها بعد برائم بقم الا سمته المبتداء بل القائم مقامه
اما لكنها لما الزم لصوق الاسم باما فكان اللازم واقع موضع
الملزوم وفيه بحث لان الظرف معمول لما لا من اجزاء على ما اص
ندبره فالفاء في صدر الجزاء فالوجه ان يراد ما تاملته جعل وجود
اللازم بمنزله وجود الملزوم في الجمله فالمقصود اظهار بيان الفاء
الاثر في الجمله فهو ان اثار المبتدا وعلامته كثيره من اسمية والخبر
والجمل بينهما ملصوق الاسم بمنزله وجود اثر في الجملة وكذا علامات
الشرط معدود من جملة الشرط والفاء والجزاء فلزوم الفاء الفاء لها
في الجمله قوله علم البلاغه ليس المعنى على العلمية بل المراد علم له
زيادة تعلق بالبلاغه فلا يلزم من عطف وتوابعها على البلاغه
لعطف على اجزاء العلم ولا من رجع الضمير في توابعها رجعه الى جزء
الكلمه قوله فيكون من اوثق العلوم تفريع على ما تقدم بواسطه
منعدم حقية مسلمة هي ان دقائق العربية من جملة ادق الدقائق
فالحاجة الى فهم المقدمه الادعائيه الغير الحق اعلى دقائقها ادق

الدقايق وذلك لان المدعى كون علم البلاغه وتوابعها من اجل العلوم

قوله وبه يعرف ان القراء ان الح اى به يعرف على التفصيل والتحقيق

انه مشتمل على الخواص الخارجه عن قدرة المخلوقين فيعرف انه

معجز لمجاوزته في نهاية درجات البلاغه واما ذكر في كتب

الكلام من انه معجز فعلى وجه الاجمال ومبداء كما هي مسئله كلاميه

اثبات النبوة سيدنا عليه الصلوة والسلام فيكون من اجل

الح والتعليل على اللف والنشر الغير المرتب وكل من العلتين يكون دليلا

على كل من الاجليه والاوفيه قوله واثبات الاسناد الى اخره هذا مبنى

على ما هو الغرض من اختصاص الشرط بالمخبوس والا فالشرط يطلق ايضا

على المعنوى ايضا قوله مرتبه المعانى المراد بترتيب المعانى ان يؤدى

كل معنى على الوجه الذي يليق به بان يلاحظ مثلا المسند هل

المسند اليه الاده الحصر ويعاد المسند اليه مقدما عند عدمها

قوله متناسقه الدلالات المطابقه ان المراد ما لتناسق حلوها التعقيد

المعنوى فتشكل بالمتشابهات والظاهر انه يحمل كون الدلالات

مطابق لمقتضيات الاحوال على ما استفاد من شرح المصباح للعلامه

قوله من مفتاح صفه القسم في القسم الثالث على جعل التعريف لفظيا

او نحويا ان يقدر عامل الظرف معرفه او حالا من رسم كان على تجوز

الكشاف فيه قوله من الكتب المشهورة للحجى ابن القسم الثالث كتاب لغة
اما نفرد بالتدوين فيكون كما باعتبار البعض قوله هو وضع كل شئ علامه
من جهة هذا الكلام ان يجعل الضمير الراجع الى شئ منكر معروفه اضافه
الى رتبة للتعريف الخارجي وضع كل فرد في المرتبه التي يليق بهذا الفرد المتنوع
فيها قوله اتمها لتحرير ابتغى ان يراد بالتمام القرب اليه تجوزا فلا يرد ان
الزياده في التمام غير مقصود ولا يصح صيغة التفضيل وان تما
التهذيب للجمع مع وقوع الحشو والتطويل قوله والحق جواز
ذلك الخ ما سبق مذهب الجمهور واختيار المحقق الرضي ونوع يده
جواز اعمال الضمير الراجع الى الحديث في الظرف واعمال لفظ القصه
فيه باعتبار الاصل وان لم يرد به هنا معنى مصدري قوله
وسيعرف الفرق بينهما هو ان الزائد متعين في الحشو دون
التطويل وليت شعري انه لم اقتصر على ما ذكر ولم يورد الفرق الا في
مع اقتصاره بلا حاجة الى بسط الكلام على ان هذا الفرق هو المناسب
ههنا حيث جعل المص الحشو محتاجا الى التجريد والتطويل قابلا للاختصار
فالحق ان الفرق الذي ذكر هنا اشبه بالعكس قوله هو كون الكلام الى اخره
ينبغي ان يحمل متشابه الضعف التاليف نظرا الى ان خلاف النحو في الكلام
يوجب صعوبة فهم المراد بالنسبة لقواعد الاعراب قوله هي حكم كلي الخ

اى قضيه كليه مشتمله بالمرهونه القريبه الى الفعل على احكام ما يحتمها
ثم ان الشايع اطلاق الجزئيات اى افراد المفهوم الكلى العملى القضايا
التى تحت القضيه الكليه بل الشايع اطلاق الفروع عليها فان حملنت
الجزئيات على ما هو الظاهر منها تحتاج الى حذف مضاف ومضاف اليه
اى على احكام جزئيات موضوعها وان حملت على الفروع يجوز ا
على وجه التشبيه فلا حاجه الى ارتكاب حذف واما طريق استخراج
الفروع بان يجعل القاعده كبرى لصغرى سهل الحصول كان نقول
مثلا ان زيدا قائم كلام يلقى الى المنكر وكل كلام يلقى الى المنكر يجب
تاكيده فيجب تاكيده ثم اللام فى التعريف للعاقبة والغاية قوله
فهى اخص من الامثله باعتبار الايضاح بمعنى ان كل ما هو يصلح
شاهدا يصلح ان يكون مثالا من غير عكس كما قالوا ان قطر النعيين
اعم بهذا المعنى وان حملنا الاعم هذا لوجه لانه اعتبر فى المثال ايضاح
القواعد وفى الشاهد اثباتها فان اريد الايضاح فقط والاثبات
فقط فبينهما تباين كليا وان اريد الايضاح والاثبات فى الجمله
فبينهما عموم وخصوص من وجه لكن المفهوم من الحاشيه المنقوله
عنه قدس سره ان الاخصيه باعتبار انه اعتبر فى الشاهد كونه من
كلام الثقه دون المثال وجعل قيد الايضاح والاثبات

مفهوم مما كتبنا مع انه لعدلا نفهم من تعبير الشارح ولا يظهر الوجه
قوله من الالو وقد صحح بالتشديد وهو الغالب في فعل اللازم وقد قرئ
بالتخفيف ويوهم ان صاحب الشارح جعل المصدر في كلا المعنى استطاع
والا بمعنى قصّر واحدا وهو في الاول بالتخفيف قطعا قوله فلا يستعمل
الالو الا في النفي انه يجوز حمل الالو هنا على حقيقته من غير تجوز
ونصبه على ان يكون جهدا حالا اي مجتهدا او بمنزلة نسبته
الى الفاعل فيكون في المعنى حالا فاعلا مجازيا او منصوبا بنزع
الخافض اي في الجهد والاجتهاد ويجوز ايضا تضمين معنى الترك
فلا حاجة الى حذف المفعول فكانه اختيار قدس سره ما اختاره لانه
ابلغ وانفع جهدا في موضع النفي اي لم امنعك شيئا
من الاجتهاد قوله اي المختصر الانسب لقوله وما ضعفت الى
ذلك الى يرجع الضمير الى القسم الثالث لكنه نظرا الى ان اسناد
الترتيب والتهذيب الى مجموع المختصر احسن قوله اخذا الى احد
مبتغا من الالفاظ المرتبة قوله لما تضمنه معنى لم ابال اي تركت
الخ فيه اشارة الى ان تمرسا ليس حدا للمنفي لانه اذا دخل النفي على
الكلام فيه كان المقصود نفي القيد على الفعل في الشرح عن الشيخ وقال
في الحاشية ان هذا كلي الا اغلبي ولا شك ان المراد منها المقيد انتهى

لا الى القيد لكن لنفي الكلام في انه هل يكفي في الاعمال حرف النفي
وما يستفاد منه على ما فهم من مقال ابن الحاجب كما ذكره قدس سره
هنا بيان الاعمال النفي لقيده وتوضيح لما حاصل المعنى او ...
تاويل النفي بفعل مثبت يصلح للتعليل وهو الظاهر لان المفعول
له هو الغرض الحامل على الفعل المعلل واعلم ان المفهوم من شرح
... انه لا يجب نفي القيد على تقدير ان يدخل النفي على
الكلام المقيد بالقيد وقد كتبنا عبارته في حاشية الشرح فليتامل
قوله لتطابق اسمه الخ يكون اسمه باعتبار المعنى العلمي مطابقا
منا سبا معناه الاصلي قوله قدم المسند اليه الخ وذلك لانه
لا يناسب جعل الواو للعطف لانه من محسنات الوصل فقد تناسب
المعطوف بين المضارعية والماضوية ولا يصح جعلها للحال بدون
التقديم لان المضارع المثبت انما يكون حالا بالضمير لا بالواو ولا يقال
~~ان يجعل معطوفا على سبق بناء على انه عدل في المعطوف عن الماضي~~
~~ولا يصح جعلها للحال بدون التقديم المضارع المثبت انما يكون~~
حالا بالضمير لا بالواو ولا يقال الآن يجعل معطوفا على ما سبق بناء
على انه عدل في المعطوف عن الماضوية الى المضارعية لقصد الاستمرار
لانا نقول في الكلام افادة الاستمرار مع الاضارع عدم ... المناسبة

بين المعطوفين فالمناسب التقديم بمعنى انه لا حاجة في افادة للقصر
الى ذكره الواو ومكان على المص بترك الواو وجعل الجملة حالا باعتبار
الاشتمال على ضمير المتكلم الذي هو عين ذي الحال اعني فاعل سميه
قوله حال ان ينفع به المالم لجعله طرفا لقوله الا سال اشاره الى ان
النفع بمجرد الفضل والكرم لا لامر داخل في المحصر او المؤلف قوله آخر
محسبي وكافي فالحسب مفرد كما ذكر في الصحاح من ان حسبك درهم اي
كفاك بيان للمعنى بالمال قوله على ما جج به لحى الى اضاح الى ذكر هذا
الشرح لما اشتهر ان المخصوص مبتدا خبره الجملة المتقدمة او خبر
مبتداء محذوف ووجه الوجوه ان المشهور على الغالب قوله
وعلى كل تقدير الى اخره فان قيل لم لا يجوز ان يكون هو حسبي جملة
انشائية ايضا وان يعطف عليه بتقدير المبتداء اي وهو نعم
الوكيل ومعناه هو مقول في حقه نعم الوكيل فيكون جملة اسمية
متعلق خبرها فعلية انشائية او ان يعطف على محرد حسبي لكن بدون
اعتبار معنى يحسبني ويكفيني ويجوز عطف الجمل التي لها محل من الاعراب
على المفردات ويحسن افادة معنى نكته كما انه عدل هنا الى الجملة الفعلية
الدالة على المدح العام مبالغة فيه قلنا جعل الاسمية للانشاء
اقل من القليل والانصاف انه لا يفهم من قولنا هو نعم الوكيل

معنى القول والاستحقاق والاخبار بل مجرد انشاء المدح وقد ذكر
الشيخ الرضي انه يجوز عطف الفعل على الاسم وبالعكس اذا كان
في الاسم معنى الفعل كما في قوله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل
اي فلق الاصباح فلا نحو مررت برجل طويل وضرب او ليس الاسم
بتقدير الفعل نعم ان الجملة الانشائية لا تدل على مدح من جميع الوجوه
بل باعتبار العنوان الذي عرف به الفاعل وعلم تعلقه به مثلا نعم الوكيل يدل
على المدح باعتبار الوكالة ولوازمها وهذا استفاد من قولنا هو ضد
الوكالة ايضا يفي امرهو ان العبارة مشعرة بان عطف الانشاء على
الاخبار الخلوع تصوير وهنا الامر ليس كذلك لانه يجوز عطف
عليه فيما اذا كان به محل من الاعراب كما في هذا الموضع صرح بذلك صاحب
الكشاف في سورة نوح قال ولا تزد الظالمين عطف على قوله رب انهم عصوني
على حكاية كلام نوح على نبينا عليه الصلوة السلام ومعناه قال رب انهم
عصوني وقال لا تزد الظالمين الا ضلالا اي قال هذين القولين اقول
صاحب الكشف في بيان الكشاف فحاصل المعنى اشاره الى ان الواو من كلام
الله تعالى لا من الحكاية وما بعدها المحكي لما ادرك هذا التكلف فراراً عن عطف
الانشاء على الخبر ويمكن ان يجاب عنه بان العطف الاشارة الى دفع
ما يتوهم الى ما هو المشهور من ان الجملة الانشائية اذا وقع خبراً يقدر

القول فيكون في الحقيقة مفردا متعلقه الجملة فليس للمص ان عطف
الانشاء على الخبر هنا يشتمل على قصود تصحح ما نقل عنه قدس سره في الحاشية
من ان المقص حصول الارد قوله رتب المختصر اي ما هو المقص في الجملة يخرج
المطلقة ثم انه كتب قدس سره في الحاشية ان الحصر مبني على ان الامثلة و
الشواهد من قبيل المقاصد نظرا الى كونها من جزئيات القواعد والحق
ان اعتراضات المص الظ ينبغي ان يجعل من المقاصد باعتبار انها مقصو
بها قوله في تادية المراد في اي نفس التادية لا في كيفية التادية
في الافادة كما في الفن الثاني قوله وهم كما ستعرف حيث قدس
سره في اول الخاتمة عن المص عبارة دالة على ان الخاتمة من الفن
الثالث ومما يوايد ذلك ان المص حصر اجزاء الكتاب في الفنون الثلثة
في اخر المقدمة ولم يلتفت الى ذكر الخاتمة قوله بطريق التعريف الخ والحق
انه لم يذكر شيء من الفنون فيما سبق بعنوان الفن الا انها ذكرت سابقا
بعنوان ما يحترز به عن الخطا في تادية المعنى المراد وما يحترز عن الخطاء في التعقيد
وما يعرف وجوه التحسين وهذه الامور معلومة الانصاف بالفنون وهذا
القدر كاف ويرد عليه انه لا فائدة في حمل علم المعاني الخ ويمكن ان يقال الحاكم
للحمل في الفن الثاني والثالث حب البعد العهد احوج الا ول على ارتفعهما
قوله والمقدمة الخ اعلم ان المقدمة في الاصل صفة بلا نزاع ثم نقلت ...

الاسمية فاما ان يجعل اسما للطايفه المتقدمه من الجيش ثم ينقل منه

على وجه الحقيقه او المجاز الى اول الاسم كل شي ويعني المراد بالاضافه فيقال

مقدم الكتاب ومقدمه العلم ومقدمه الكلام واما ان ينقل من الوصفية

الى الاسم اول كل شي ويقصد التعيين بالاضافه كالجيش والكتاب والكلام

فمعنى الاول النقل الى مقدمه الكتاب بواسطه وعلى الثاني بلا واسطه

الى اعتبار الواسطه سطر كلام الفايق حيث قال المقدمه الجماعة التي

تتقدم الجيش من قدم بمعنى تقدم وقد استعيرت لاول كل شي فقيل

مقدمه الكتاب ومقدمه الكلام والى اعتبار عدم الواسطه عثل كلام

المغرب حيث قال قدم وتقدم بمعنى ومنه مقدمه الجيش ومقدمه

الكتاب واما نقل المقدمه على الوصفيه واطلاقها على الامور المذكوره

باعتبار معنى التقدم ففيه انه مخالف لما يتبادر من الفايق وغيره

من الكتب وينبغي ان يعلم ان المقدمه بكسر الدال بحسب الرواية على ما صرح

به في الفايق وبوايده الرواية ايضا والمتبادر في الكسر الاستحقاق

الذاتي في التقدم واما اختاروا اخذها من قدم اللازم المتعدي لانه

يضاف الصفات المقدمه الى المفعول الا الى ما له نوع تعلق به كالكتاب هنا

لان المقدم في الحقيقه صاحب الكتاب نفسه ... بتوقف عليه

الشروع ... فيه انه جعل العلامه في شرح المفتاح مقدمه العلم اعم مما

يتوقف

مما يتوقف عليه الصور الوذانا اوشروعا قوله ومقدمه الكتاب
لطائفه الخ المحقق ان المتبادر من العبارة ان اطلاق مقدمه الكتاب
اصطلاح من القوم لا من عند الشارح فى مقابلة مقدمه العلم وقد قال
فى شرح المفتاح انها اسم الكلام لطائفه فاعترض عليه بان القوم يطلقون
المقدمة على طايفه من الكلام اما المقصد بل على الشارح ان ينقل من
القوم ما يدل على اصطلاح منهم على اسمية المقدمه بازاء طايفه
من الالفاظ واله على ما هو اعم من مقدمه العلم ويمكن ان يقال
كلام العاشق والمغرب يدل على ان ذلك الاطلاق لعلاقه الاولية
لا لعلاقه التى بين اللفظ والمعنى ولا اختصاص فى كلامهما لما يدل
على مقدمه العلم ولا شك فى شيوع ذلك الاطلاق فى عبارات
المصنفين كاطلاق مقدمه العلم حتى جعل المغرب ذلك الاطلاق
فى مقابلة مقدمه الجنس واطلاقها حقيقه عرفيه عند الاكثر وكثير
من التصانيف مقدمتها اعم مما يدل على مقدمة العلم تامل قوله
فى الاصل الخ الاصاله بالنسبه الى معنى الاصطلاحى فالمراد الاصطلاح
المعنى اللغوى سواء كان حقيقه او مجازا والمفهوم من الانباء اعم من
ان يكون بطريق المطابقة او التضمن او التزام قوله بوصف بها المفرد
الخ لا يخفى ان الاقران بوصف المركبات الناقصه بالقضيه وهى

خارجة عن ظاهر العبارة فسعى اعتبار التاويل في المفرد او في الكلام فذهب
الشارح قدس سره الى الاول نظرا الى انه شاع اطلاق المفرد على ما يقابل
من المثنى والمجموع والمضاف والكلام ولم نعهد مثل ذلك في لفظ
الكلام واختار بعضهم التاويل الثاني بان يراد بالكلام المركب مطلقا
اطلاقا لاسم الخاص على العام وهو الحق لانه يلزم ان يكون تلك الكلمات
خالية عما كل فصاحة المفرد بصحة مع اشتمالها على ما ينافي فصاحة الكلام
والبعد من ذلك اعتبار خروجها من الفصاحة بضم كلمة فصيحة معها
واشنع من ذلك صيرورتها غير فصيحة باعتبار تجرد الاسناد بينهما
بلا زيادة كلمة او نقصانها هذا وقد اعترض المفرد ما لا يدل جزؤه
على جزء معناه فيدخل الاعلام المركبة المشتملة على تنافر الكلمات بل
على ضعف التاليف لان الاعراض باعتبار المنقول عنه
فينبغي ان يكون فصيحة او يراد في تعريف فصاحة المفرد قيد اخر
والجواب ان تلك الاعلام مركبات في اصطلاح المحققين من النحاة
فان المفرد عندهم الملفوظ واحد بحسب العرف ونظرهم في اللفظ
من حيث الاعراب او البناء كل علم مركب مشتمل على اعرابين لكنها مفردات
في اصطلاح المنطقيين لان نظرهم في المعاني اصالة فهذا التعريف للمفرد
باصطلاحهم والى هذا التحقيق اشار في حاشية المطالع بقوله وهي

متنی ع الوصول

تنبى عن الوصول انما ترك هنا قيد في الاصل او معناه محدثة واصطلاحا
انه قال العلامة في ديباجة شرحه على المفتاح البلاغة في الاصل مصدر
بلغ الرجل اذا صار بليغا وهو ان يبلغ الرجل بعبارته كنه مراده مع ايجاز
بلا اخلال واطالة في غير املال وقيل هو اسم جامع لجنس اللفظ في
صحة المعنى والصحيح ما ذكره المص وهو ان البلاغة بلوغ المتكلم
في تادية المعانى الى آخر تعريف المفتاح قوله ولم يسمع كلمة بليغة
اعترض عليه بان ذلك احص من المدعى اذا المفرد على توجيهه قدس سره
تتناول المركبات الناقصة ايض والقول باشتمال الكلمة عليها بعيد
جدا والجواب ان الكلمة انه قد يجعل متناولة لها ايض على ما يفهم من اول
القسم الثانى من المفتاح قوله لان ذلك انما هو لعدم اى لا دليل على اطلاق
البلاغة عليها لا في كلام العرب ولا في كلام الادباء المصنفين ايض قوله في امر
يعمهما يصلح للتعريف بحيث يمتاز كل منهما عما سواه والعلامة شك
في وجود المفهومات العامة قوله كما قسم ابن الحاجب وقد اورد على ذلك
ان التقسيمين متشاركان في حقيقة واحدة اعنى المذكور بعد الاول ايجا ثنا
قوله فالفصاحة في المفرد الظرف اما صفة سعد بن الفاضل المعرف على
ما يفهم جوازه من كلامه قدس سره في بحث ترك المسند من شرح المفتاح او تنقديره
متكلم الظرف الى ان اللام في الفصاحة للجنس والمعرف بلام الجنس ... في

حكم النكره على ما ذكره في شرح المفتاح واما طرف لغو بمعنى نسبة الاتي يشتمل عليها
الجمله واما حال على ما جوزه بعض النحاة من مجى الحال من المبتداء فان قيل لا
يدعي التنفسير هنا والحال مقيدة للعامل على الاطلاق وقد صرح بذلك المحقق
الرضي فالاولى جعله العامل في الحال الابتداء عن مسلم ولو سلم قبول الصفة
الى الجيب التفسير فان التخصيص الذكري يبنى لتقيد الحكم عما عداه
في المحاورات والخطابيات كما سيجي في بحث الاستثناء من الفن الثالث
قوله وتفسير الفصاحة الى اخره وذلك لما نقل عنه قدس سره في حاشية
المطول ان الخلوص لازم غير محمول لكون الفصاحة وجودية والخلوص
عدميا فلا يصح ان يقال ان الفصاحة الخلوص وان صح ان يقال ان
ان الفصيح هو الخالص وانما استعمال في الحمل لقصد المبالغة وادعاء كونها
نفس الخلوص لا يقال يمتنع التعريف بالمباين ودعوى الادعاء قصد المبالغة
مما لا يلتفت اليه في التعريفات لانا نقول الادباء كثيرا ما يسامحون ويكتفون
بمجرد ان تصور المعرف يستلزم تصور المعرف ويعتبرون قصد المبالغة والا
دعا في التعريفات وامتناع التعريف بالمباين في اصطلاح المنطقيين
نعم يرد عليه ان الظاهر ان المراد بالوجود هنا ما لا يكون العدم داخلا في
مفهومه وبالعدمي ما يدخل العدم في مفهومه ويصح حمل احدهما على الآخر
كما يقال البياض لم اللاسواد ويؤيد ذلك ان الثاني العموم الهضاء المعدولة

وانما

وانما امتنع التعريف ههنا لو كان الفصاحه موجوده والخلوص معدومه او
الفصاحه وجودا والخلوص عدما امر يامل قوله توجب ثقلها الثقل على وزن
الصغر خلاف الخفه مصدر ثقل الشئ بالضم وثقل بكسر الفاء وسكون العين واحد
الاثقال ومعناه بالفارسية كرامى على ما فى المهذب والمعنى الاول انسب
ههنا باعتبار عطف العسر لكن الثانى اولى بعينه بحسب المقام قوله والضمير عايد
الى الفرع المذكور فى البيت السابق اعنى وفرع يزين المتن اسود فاحم واثيث
قوله كقنو النخله المتعثكل فاضافة الغدائر الى الفرع من اضافة الجزء الى الكل اذا
الفرع الشعر مطلقا على ما فى المهذب او الشعر التام كما فى الصحاح والاثيث الكثير
والقنو بالكسر من النخله بمنزله العنقود للعنب والعثكول بالضم والعثكال
بالكسر ما عليه البسر من عيدان العنقود وتعثكل القنو اى كثر عثكوله وقيل
يجئ العثكول لمعنى العوانص ففى الكلام مبالغه بليغ واعلم انه جعل فى
الاسامى والمهذب الغديره مطلق الشعر للنساء فعلى هذا المناسب ان يجعل
ضمير غدائره عايد الى الجبهه بتاويل المذكور ويؤيد ذلك انه روى ان للقوم
فى نسوة العرب شد مجموع الشعر وسط الراس وجعله قطعه منها كالزوائد
ثم بعضها تحت المثنى والمرسل قوله والحروف المهموسه الرخوه الحروف
المهموسه حروف هذا التركيب من اعتى سنشحك حفصه الشخص بالشين
المعجمه والحاء المهمله الالحاح فى المسئله وحفصه بالحاء والصاد المهمله ام

امرءة والمجهورة ما علا صوته وذلك التركيب والشديد حروف قولك اجدك
قطبت اى مرحت الشراب بالماء والرخوه ما عداها وعدا ما فى قولك لم يروعنا وهى
الحروف بين الشديده والرخوه قوله وفيه نظر لم واجب بان الزاء المعجمه
من المجهوره الرخوه ولكل وصف دخل فى الاخلاق الراء المهمله التى من المجهورة
التى بين الشديده والرخوه واتضح بان وصف الراء المعجمه بصفه
مشتركه دون المخصصه لحق على ان هذا القائل لم فى القول بوجود كلما
عر فصحه فى كلام فصيح افسد على قوله لان فصاحه الكلمات شرط فى فصاحه
الكلام قطعا وقد ادخل المركبات الناقصه والتامه معا فى الكلام لخلاف قوم
من فسر الكلام بالمركب التام فانه بوجد كلام فصيح فى الجمله اعنى مركب
الناقص بدون اشتراط فصاحه الكلمات والقياس على الكلام
لم يعنى ان هذا القايل قاس وقوع كلمة الغير الفصيحه فى كلام فصيح على
وقوع كلمة الغير العربيه فى القران الذى هو عربى لقوله تعالى إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ
قُرْآنًا عَرَبِيًّا وذلك القياس فاسد لان الكلمات القرانيه التى قيل انها
ومنه او فارسيه او هنديه كالقسطاس والسجيل والمشكات عربيه على انه قد
اللغتين ولو سلم فالضمير فى انزلناه راجع الى السوره واطلاق القرآن
على البعض شايع ولو سلم فلا نسلم ان عربيته باعتبار اغلب الاكثر زعم
هذا القايل بل انها باعتبار الاسلوب ولو سلم فالقياس هاهنا مع الفارق

لانه اشترط في فصاحة الكلام فصاحة الكلمات ولم يشترط غرابة اللحوم في غرابة
الكلمات لانه يكتفي كون الاكثر على لغة العرب في نسبته للمجموع اليهم واعترض على ذلك
انه يشترط فصاحة الكلمات في فصاحة المركب التام او مطلق المركب ولا يقتضي ذلك
ان يشترط فصاحة الكلمة في فصاحة عدة كلام سماه باسم كالسورة او القرآن
فافهم ذكروا ان الزايد على المسند والمسند اليه خارج عن حقيقة الكلام
والجواب ان حقيقة الكلام لا يتوقف على ما وراء مسند ومسند اليه
لكن يشاع اطلاق الكلام على المركب بما زاد عليهما وفصاحة مثل
السورة والقراءة ان لم يمكن ادخالها في فصاحة المفرد فينبغي ان يدخل
في فصاحة الكلام وقد اشترط فصاحة الكلمات ايضا فيها لا نسلم ان
عدم فصاحة احد الجزئين اعني المسند والمسند اليه لا يوصف الكل
بالفصاحة فكذا لا يوصف السورة او القرآن بالفصاحة اذا لم يكن
بعض اجزائه فصيحا وان كان ذلك البعض مركبا تاما قوله مما يفوّت
يجلب ويحول الى نسبة الجهل بان المورد غير فصيح او بان الاولى ايراد فصيح او نسخة
العجز عن ايراد الفصيح بدل غير الفصيح فلم يبق احتمال القسم الثالث وهو
ايراد غير الفصيح لنكتة وحكمة لا يصل اليه عقولنا مع القدرة والعلم على ذكر
واجيب بان ذلك صفة للالسن لا القرآن الذي نزل به معجزة وتصديق
للنبي عليه الصلوة والسلام لكمال بلاغته وفصاحته وظاهر ان انساق

بالسفه نتيجه الجهل بانه سفه فنسبه يدخل تحت نسبة الجهل وربان
ذلك بالنسبة الينا ربما يتصور اما بالنسبة اليه تعالى فلا فان كل ما يفعله
فهو حسن وما س العايب على الشا هد غير مستقيم على ما علم في الكلام الجواب
ان الحنفيه رحمه الله لم يجوز واصدور ما لا يليق بالحكمه من الحق تعالى
لعقلا والاشاعره رحمة الله وان قالوا بالجواز لكنهم لم يقولوا باثبات
ذلك من عند انفسهم بلا ضروره ودليل من الكتاب والسنة سيما بمثل
ذلك الامر تامل قوله كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى الح انت خبير
بانه يلزم على هذا التفسير اشتمال القران على غير فصيح مثل المتشابهات
ولفظ الاب بالتشديد المشتبه كثير من الصحابه رضى الله عنهم وكذا قوله تعالى
ان هذان لساحران تامل قوله مذ فقا مطولا هذا موافق لكلام الصحاح
لكنه ذكر في الا قوله الواح دفه الحاحب واسفوا سه صل اى كا سيف السريجي
يمكن ان يعبر هذا التوجيه وجه مستقيم على قواعدهم وهو ان يقال ان فعل
قد يجي بمصدره فاعله كاصله بحو فوس الرجل اى صار كالقوس فالمسرج
مصدر ميمي بمعنى الفاعل وقد نوجه بان الفعل يجي بمعنى النسبة الى
اصله نحو تميمت اى نسبته الى تميم والمسرج من سرجنه اى نسبته الى السريجي
او السراج ورد ذلك بان الفعل لم يجي للنسبة بمعنى المنسا سر قوله
قلت هو ايضا من هذا القبيل ماخوذ من السراج على ما صرح به الامام المرزوقي
رحمه الله

رحمه الله حيث قال السريجي منسوب الى السراج ويجوز ان يكون وصف بذلك
لكثرة مائه ورونقه كان فيه سراجا ومنه قيل سرج الله امرك اى حسنه ونوره
هكذا كتب قدس سره فى الجواب بخط الشريف فلا حاجة هنا الى تصحيح غيره مما كتب
فى كثير من النسخ وينبغى ان يعلم انه قد وقع عطف ماخوذ فى خطه اوله
بالواو فالجواب وجهان لكن يرد على الوجه الاول انه ورد سرج الله وجهه
بمعنى فى الديوان او الصحاح وغيرهما من كتب اللغة اللهم الا ان يقال اشتهاره
فى كتب اللغة من المتاخرين بعد الحكم من قدماء اهل المعانى بغرابته للسريجي
واجيب بان ذلك اشتهارا لا ثباتا فى اصحاح الى الحروج الوجه البعيد وانت
خبير بانه لا يحسن ح جعل الجواب وجهين متقابلين بل على خلاف
ما ثبت عن الواضع لقد احسن قدس سره فى تعميم القانون هنا لكن
المذكور فى المطول ان المراد بالقانون التصريفى ورد عليه انه اذا
غير فتح العين مثلا الى الكسر صار ولا شك ان ذلك متعلق
لعلم اللغة دون التصريف ويمكن ان يقال الكلام فى فصاحة
اللفظ الموضوع ومثل ذلك ليس بموضوع لا يقال ما لا جلل ايض
خارج لانه ليس بموضوع لانا نقول تصريحهم بان اصل اجلل بمنزلة
الموضع له ايضا غاية الامر انه نسخ استعماله واعلم انه ينبغى ان
يجعل المفردات هنا متناولا للمركبات الناقصة التى فى حكمها

لانه اذا قيل مسلموى بدون قلب الواو ما ردا الادغام كان غير فصيح

يفهم منا فشته باعتبار انه يقع مثل ذلك في المركب التام ايضا فانه

اذا قيل من ابنك بسكون النون وتحريك الهمزة في ابنك كان غير

فصيح تامل قوله الحمد لله الخ اوله اثنت فليك لسا سربا فاقبل قوله

فنحوال وما او ذلك لان اصل ال الاهل واصل فا اماه ابدل الهمزة من

الهاء عن قياس قوله الاعز من الخيل الخ هو في اللغة للابيض مطلقا ولما

يبيض الجبهة من الخيل فكلمة من للبيان قدمت او حال واما جعله للص

خبرا ففيه انه لا استفادة من العبارة وفيه نظر وجه السطرانه ان اراد

صاحب القيل ان الخلوص عن الكراهة داخل في مفهوم الفصاحة ثم دان

اراد انه لو لم يذكر لزم فصاحة الكلمة مع خلوص عما ذكرتم ايضا

قوله الماهي من جهة الغرابة الخ لا يدعى ان يراد ان الغرابة مشتملة على الكراهة

بحسب المفهوم هي الغرابة فان توجه المنع على ذلك ظاهر غاية الظهور

بل انما اراد ان سبب الكراهة منحصر في الغرابة فالقول باشتراط الخلوص عن

الغرابة في قوة اشتراط الخلوص عن الكراهة لكن ذلك الادعاء ليس في

محل المنع قوله وقيل لان الكراهة قد يتوهم ان هذا اشارة الى ما ذكره

المحلى من ان الكراهة اما راجعة الى النغم او الى الغرابة او الى الاستحالة على

تركيب تنتفر الطبع عنه فعلى الاول لمن ذكر الكرامة مستغنى عنه وعلى

الاخير

الاخير لا بد من ذكرها فى تعريف الفصاحه وللحفى ان الشارح قدس سره لا
يبنى على ذلك لان الخلخالى ايضا اعترف بان كراهة بعض الفاظ بسبب النعم
واما انه انه لا دخل للنعم فى الكراهة اصلا فمشكل قوله لا ضرورة فى
القول بان مقصوده قدس سره ايراد الشارح على كلام الخلخالى بل على قول
من قال بان الكراهة لمجرد النعم الا ان عليه النقل وينبغى ان يعلم ان كلام
الخلخالى بطريق الانكار يكفى لصاحب العمل المذكور فى المتن ان يلزم فى بعض
الصور ذكر الكراهه فى تعريف الفصاحه ولا ينفعه اعترافه لوجود الكراهة
فى الجمله بدون النعم واعلم انه قال الكاشى شارح المفتاح بان النعم بالفتح مصدر
قوله نعم الرجل وبالكسر جمع نعمه اى حسن الصوت فى القراءه والمعنى الثانى
هو الانسب هنا قوله مع فصاحتها يجوز ان يكون صفه مصدر محذوف
اى خلوصا كاينا مع فصاحه الكلمات او ان يكون بمعنى بعد على ما فى
الهادى للشادى واما جعلها ظرفا لغوا للخلوص مما اختلف فيه النحاة
لان الاخفش اشترط ان يكون المفعول معه بحيث يصح اسناد الفعل اليه
وخالفه بعض النحاة ونقض مذهبه بقول العرب لسطرتك مع طلوع الشمس
هكذا استفاد من الشرح الكبير على الكافيه ونؤيد البا فقس ما ذكره صاحب
المغنى من ان يبلغ عند الاضافه ثلث معان الاول موضع الاجتماع الثانى
زمانه مرادفه عند الا ان المشهور مذهب الاخفش سيما فى موضع الالتباس

بخلاف قول العرب الابرى ان الشيخ الرضى جوز فى تعريف الكلام ان يكون الثانى قوله بالاسناد يعنى مع قرده السيد رحمه الله بانه يلزم ان يصير المنضم والمنضم اليه امرا واحدا قوله حال من الضمير فى خلوصه فان قيل يلزم ان يصير مثل زيد اجلل فى تعريفه فصيحا فانه يصدق عليه فى تلك الحال انه خالص عما ذكر فى حالة فصاحة الكلمات كما يقال الكوم السحاوة حال الكنته فاذا استغنى يحصل حال المكنته ثم صار فقيرا يصدق عليه انه كريم وان لم يكن سحا حال الفقر قلنا يمكن ان يختار مذهب بعض النحاة بان المشتق مجاز فى غير زمان الحال فلا يصدق على زيد اجلل انه خالص وفصيح فى زمان فصاحة الكلمات التى قبل هذا الزمان او بعده واجيب بان مثل زيدا جلل ليس محلا مع زيد اجل بل لعاره فليس لكلام واحد حالتان بخلاف الفقير فانه يحصل له حالتان وفيه انه ذكر قدس سره فى المطول ان مثل خرى فصيح فى موضع غير فصيح فى مقام اخر اللهم الا ان يقال اللفظ فى كل مقام يغاير اللفظ الاخر بالشخص قوله ولا يلزم ان يكون الخ وذلك لانه يصير الطرف قبل الثنا والداخل تحت النفى اعنى الخلوص واسماء التقييد يتصور بانتفاء القيد فقط وهو الظاهر او بانتفاء المقيد فقط وهو قليل او بانتفاء كلهما والمقصود وهو المتوسط فيقع الخلل فى التعريف لاحتماله غير المقصود لانا نقول اذا علم ان السالم مع فصاحة الكلمات محل

علم منه اخلال التنافر مع عدم الفصاحه بالطريق الاولى لانا نقول ذلك
غير مسلم اليه في التعريفات سيما مع الوجه الصحيح ولو سلم فنقول التعريف
متناول للسفاه الساقر والفصاحه معا والحال انه الفصاحه بمجرد الغرابة
مخالفه القياس بدون تنافر الحروف والاولويه جهته غير مسلم لانه فقد غرلم
ووجد شرط آخر كما في صورة التنافر مع الفصاحه نعم سلمنا الاولوية اذا كان
عدم الفصاحه بالغرابة والمخالفه معا او اجمع احدهما مع تنافر الحروف لانه
يكون ح الاخلال بامرين قوله للمشهور بين الجمهور التحقيق انه يحصل الضعف
لمخالفه القانون المعتبر عند الكل ايض ويمكن ان يقال هذا يعلم بالطريق الاولى
او يقال الكلام في تركيبه صحه في الجمله مع انه يمكن جعل المشهور بين الجمهور متناولا
لما اعتبره الجميع قوله لفظا او معنى او حكما اقسام للقبلته والعدم لذكر المرجع
او اقسام للذكر لكن الاول هو المشهور في الكتب والامر في ذلك سهل ثم العدم
اللفظي ان يكون المرجع ملفوظا صريحا قبل الضمير سواء كان مرجعه الرتبه و
المعنى ايض مقدما اولا والعدم المعنوي ان لا يكون للمرجع مصرحا بقدمه
لكن يكون هناك ما يقتضي ذكره قبل الضمير وذلك انواع مثل ذكر الفعل
المتضمن للمرجع نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى ومثل سياق الكلام المستلزم له
اسلوبا او سياقا او يعقل ومثل معنى الفاعليه والابتداء المقتضين لتقدم
الفاعل والمبتداء على المفعول والخبر رتبه وكذا معنى المفعول الاول

في باب اعطيت لعمرو بعد مه على المفعول الثاني والعدم الحكمي ان يتاخر
المرجع عن الضمير لفظا ولا يكون هناك ما يقتضي تقدمه الا الضمير الموجب
اصل وضعه معرفه لتقدم المرجع لكنه قد خولف ذلك الاصل لنكتة الا
بهام ثم التفصيل في الاضمار الممتنع ما لا يقصد فيه نكته اصل قوله ولو اني
في مدح الورى الحال اما احار ذلك على العطف مع انه الاصل لرعاية المناسبة
في المقابلة فان قوله وصري حال في المقابل اعني لمته وصري وقد نص على تقدير
العطف فالمعطوف عليه اما مجموع قوله ما مدحه او الضمير المستكن لوجود
الفاصل وعلى التقديرين يلزم ان يتوقف مدح الورى على مدحه كما هو
المتبادر من العبارة وان يحصل الشرط والجزاء الاول لا يقال اعتبار العطف
قبل الجزائيه والجزاء في الحقيقه مجموع مدح الورى ومدح الشاعر لانا نقول
لا فايده في ضم الشاعر مدحه مع مدحهم ويمكن ان يقال المعنى انه متى امدحه
الورى شاركت وموافق معي لا يتراخى مدحهم عن مدحي وبهذا ظهر فايده
قوله معي وايضا في اتحاد الشرط والجزاء يراد بالجزاء المدح الكامل على ما هو المتعارف
في مثل تلك الصورة قوله نعم مقابلة المدح بكون الاعتداد به انما اشار
بذلك الى ان وجه لا ينبغي ان يخطر ببال ولو على سبيل الشرطيه والتعليق
الا ترى انه اورد في اللوم لفظ اذا التي للاهمال وفي المدح لفظ متى التي
سور الكلية قوله ناو كل الشاعر الظاهر منه ان ذلك مثال للمتنافي

التنافر والثقل كما يقال اتت الوجل كال الوجل لكنه يحتمل ان يراد كامل في التنافر في الجملة

بحيث يكون فوقه الحمل فلا ينافي ما سبق قوله ان لا يكون له فيه انه يلزم

ان لا يكون ما للعزة المعنا فصيحتين مع انهما من المحسنات والجواب انه ان كان

الدلالة فيهما واضحة عند الفطرة السليمة بعد العلم بالاصطلاح فهما فصيحتان

الافادة وقيل انهما فصيحتين اصلا ولذا لم يذكرهما المص وصاحب المفتاح في

المحسنات قوله بتقديم او تاخير انما لم يقتصر على واحد منهما مع استلزام كل منهما

الاخر اشعارا بكفاية احدهما في الخلل قوله او حذف اي بلا قرينة واضحة فان

الحذف مع تلك القرينة في قوة الاتيان فلا يحصل الخلل قوله او غير ذلك ينبغي

ان يحمل مستا دا الا بمثل العطف على المحل بلا قرينة ومثل جمع الحوا رد وغيرهما

وان لم يوجد الخلل في ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني لكن المفهوم من

المطول ان التعقيد اللفظي لا يكون بدون ذلك الخلل تامل قوله اسمعيل

المخزومي ذكر في شرح المفتاح بدله المغيرة فكان اسماعيل اسم والمغيرة لقب

قوله قبل ذكر ضعف الى اخره لا يخفى انه لا لبس في كلامه قدس سره ضرورة تداعوا

الى حمل هذا القيد على ما ذكره الخلخالي من ان احد الامرين اي الضعف والتعقيد

يغني عن ذكر الاخر ولو حمل على ذلك لا يتم دفعه قدس سره الا ما نعمام ان الضعف

ايض محقق بدون التعقيد في مثل جاء في احمد بالتنوين وان اغنا قيل عن

الاخر ليس لما فان المقصد تكميل القيود في الحد والا فالخلوص عن الغرابة يغني عن

خلوص التنافر قوله وان كان كل منهما الخ فيه اشكال قوي وهو ان اجتماع
تلك الامور اما ان يكون مخالفا للقانون النحوي المشهور اولا فعلى الاول
لا يوجد التعقيد بدون ضعف التاليف وعلى الثاني لا يصح ما سبق في
اخر المقدمة من ان احترز عن التعقيد اللفظي يحصل بالنحو تامل قوله
يختل في انتقال الذهن الخ ينبغي ان يعلم ان المراد بالذهن ذهن السامع
والمقصد بالانتقال من معنى الى معنى اخر توجه النفس من الاول الى الثاني لعلاقة
بينهما والخلل في الانتقال بطوء الانتقال من المعنى الاصلي الى المراد وذلك
بسببه لعدم ظهور دلالة اللفظ اي بطوء انفهام المراد من اللفظ عند الا
نطلاق بالنسبة الى العالم بوضعه لاصل المعنى وذلك لان سرعة انفهام
المراد من اللفظ بسبب ان الذهن ينتقل بسرعة من المعنى الاصلي الى المراد
ولا سبب سواها فبالضرورة ينتفي سرعة الانفهام بانتفاء سرعة الانتقال
فهم باسم سرعة الانتقال ولا شك ان ذلك الخلل بسبب ايراد
المتكلم اللوازم البعيدة وارادته من اللفظ مع خفاء القرينة الدالة
على المراد قوله لايراد اللوازم الخ لا يخفى انه ان حمل صيغة الجمع في اللوازم
والوسائط على الجنس كما قال ائمة الاصول في الجمع المعرف باللام فوصف
الوسائط بالكثرة غير حسن وكذا ان اعتبرت الجمعية باعتبار المواد مع
انه يلزم توصل اللازم والواسطة في كل مادة وذلك غير مسلم الا ان يقال

في ذلك

فى ذلك اعتبار الادل كما فى قولهم اذا تنازع الفعلان وعلى الجملة لا دخل
لوصف الوسائط بالكثرة ح فى الحلل ويمكن ان يقال المراد باللوازم وبكثرة
الوسائط ما فوق الواحد والاغلب ان يحصل الخلل بتعدد اللوازم والوسائط
قوله سا طلب لح ادخل السين اشارة الى البعد وان كان الغرض آخر لكنه
الى تبدل الطلب الا بالنظر الى الاستعمال وكذا الحزن والكآبة وكذا
نقل عنه قدس سره ومثل هذا للطافه نسب البعد الى الدار والقرب
الى ذاتهم فالعاشق لا يطلب بعد المحبوب وان تعلق به غرض بعم
عكنه لطلب بعد الدار قوله لكنه اخطاء ان جعل ذلك خطاء فى نظر
البلاغة فانه لا يفهم من العبارة وان كان له ٢ وجه صحيح فى الجملة من
استعمال الجمود فى مطلق خلو العين مجازا ثم الكناية بذلك عن الفرح وينبغى
ان يعلم ان المنظور فى كثير من كتب اللغة ان السرور مصدر متعد مجعول
مسببا للمفعول هنا لكن المتبادر من بعد من الصحاح لازم فيلائم
العطف على الفرح قوله المستلفتا الطيب بالتحقيق من طاب على
ما اختاره المطول من انه اراد بطلب الفراق طيب النفس وبلائم ايض
تنكر نفسا لكن عطف واوطانها يشعر بانه من التطيب قوله حسن الجرى
فى كثير من النسخ بالتذكر على تاويل الفرس الذى مورنث سماعى بالخيل
قوله كانها بجرى لح فيه اشارة الى ان اطلاق السبح على الفرس مجاز صالح

نظر الى ان السوح من سبح فى الماء على ما فى الاساس ومن المجاز فرس سابح سبوح
يعنى ان المناسب للاسعاد والاغاثة فى الغمرات والشدايد شده عدو الفرس
فانظر ان يجعل السبوح هنا من السبح بذلك المعنى الا ان يقال ان السبح
حقيقة فى السباحة فى الماء على ما فهم من الاساس مع انه ملايم الغمرة نظرا
الى انها فى الاصل ما يغمرك من الماء وللاسحى المبتلين بها اللاسبل ناحل الطرف
يجوز ان يكون المبتدا وحره الطرف الاول والظرفان الاخران بحالهما
او الاول حال من ضمير الخبر وكانه لم يلتفت قدس سره الى ذلك باعتبار انه
لا فايدة يعتد بها فى تقديم الخبر قوله والجندل الارض الجندل بسكون
النون كما هو المناسب هنا الحجارة وبفتح النون وكسر الدال الارض
ذات حجارة كذا يفهم من كتب اللغة مما ذكره قدس سره بيان للمراد من
الاطلاق اسم الحجارة على موضعها او بيت عنده الرواية فى البيت بكسر الدال
فيكون سكون النون لضرورة الشعر لكن الضرورة الشعر لكن الضرورة
فى النحو ولا شهرة لتلك الرواية قوله والسجع بدير الحمام ونحوه اعلم
ان اطلاق السجع على الصوت الحمام والفاخته حقيقة على ما فى الاساس
واطلاقه على الاول حقيقة وعلى الثانى مجاز والحمام فى اللغة
على ما هو المشهور ما كان ذا طوق من الفواخت والقمارى واشباه
ذلك فقوله ونحوه من نوع اى السجع هدير الحمام ومثل هديره اى هدير الفاخته

او غرد

او مجرورا سدید بعموم المجاز فی الصوت الحمام والفاخته ذکر فی الدیوان
سجعت الحمامه اذا طربت فی صوتها ومن ذلک سجع الفاخته وهوان
یمد صوتها علی جهته واحده والالیق بالبیت ان یراد بالحمام مجردما یقال
بالفارسیة کبوتر علی ما فی المقدمه ونحوه مثل الفاخته او یراد بالحمام ما یالف
البیوت ذکر فی الصحاح الحمام عند العامه الزداجن فقط قوله مشهد
العقل والبصر الحیوان شهاده الثانی مسموعة بناء علی نقل الصحاح لکن
شهاده العقل مجروحه فانها سلمت فیما اذا کان الغرض من التصویت
سماع الصوت واما اذا کان اظهار النشاط کما یظهر للبید بل عند رویه
الازهار والاوراد فلا ود لا شک ان الثانی هو الغرض هنا فانه یجعل الرویة
بعض من اسباب الامر بالتصویت الجهر لاحلاتها بها وهذا عند اظهار
الکراهه فی السمع لانها معنی مناسب والا فلا محل بالفصاحه یعنی
لیس اخلالهما بها الا من جهة ما یلزمهما من الثقل والا فهما من جهتهما
لا جهه لاخلالهما بها وهذا عند اظهار الکراهة فی السمع لانها معنی
مناسب للاخلال من غیر ملاحظ الثقل ونجد سه انه یحوزان یوجب
کل معنی السابع وکثرة الیکرار الکراهة فی السمع ودون الثقل والتنافر
قوله والکیف عرض الح الاولی فی مثل ذلک المقام ان یکتفی بالمعنی العرفی
للفظ الملکه والکیف قوله الفطر الوحده الحار عنهما علی مذهب

من لم يجعلهما من الامور الاعتبار او من مقوله الكيف قوله ليدخل
فيه مثل العلم الخ اقول الانصاف ان في صوره العلم التفصيلي لكل معلوم
علم منفرد وليس فيها علم واحد ينقسم انقسام محله لا بالذات بل بتبعيه
المعلوم ايضا ما عرضيا واما في صوره الاجمال فعلم واحد متعلق بالمجموع
لا انقسام فيه لا بالذات ولا بالعرض واتبع هذا واعترض ايضا
بالكيفيه المركبه لتوقف تصورها على تصور اجزائها اللهم
الا ان يراد بالغير ما هو خارج عنه حقيقه على ما هو المناسب لاصطلاح
المتكلمين من ان الغيرين ما يتصور الانفكاك من الجانبين واعترض
بالكيفيه النظريه وانت خبير بانه لا اشكال بنفس الكيفيه النظريه
التي لا يكون العلم بها نظريا بل بالكيفيه التي ادراكها نظري اللهم الا ان
يقال النقض بالتوقف المنفي التوقف الذاتي الذي لا يمكن زواله اصلا كما في
العرضيات النسبيه بخلاف العلوم النظريه فانه قد يكون ضروريا
للنفوس القدسيه قوله شعار بانه لو عبر بعيني في ذكر الملكه اشعار
بان من يعترض مقصود بلفظ فصيح من غير سوح ذلك فيه للاسم
فصحا الاسماء الملكه سواء كان في التعريف لفظ اخر يخرج بمجرد هذا
التعبير عن ان يكون فصاحه او لم يكن فلا يرد ان اللام في المفصح
للاستغراق فيلزم ان لا يكون ذلك التعبير فصاحه مع انه لا تبعد ان

يقال ليس في لفظ المقصر اشعار بذلك فان اللام يجوز ان يحمل عليه
بمعونة المقام لا نص ولا ظاهر فيه قوله مع فصاحته اعلم ان الفصاحة
مطلقا ليست شرطا في البلاغة على ظاهر كلام الشارح ولا سعد ان جماعة
الفضلا ويقال مجرد الفصاحة المعنوية شرط فيها الاترى ان مرجعها
علم البيان الذي هو جزء علم البلاغة بخلاف مرجع الفصاحة اللفظية
فانه الحس او اللغة او النحو الصرف مال قوله لان يعتبر عام يكون
مقتضى الحال هو الخصوصية على وجه وجد في الكلام بل اذا كانت
مقرونة بالقصد والاعتبار زاد الاعتبار وبالعجز جعله نفس مقتضى
الحال قوله مع الكلام المالم مقارن الكلام لانه قيده بالمفيد لاصل
المعنى لا لخصوصية خارجة عنه بمعه سعه وجه يقيده حتى يحتاج
الى ابداء كلمة مع على في قوله الاشارة الى ان مقتضى الحال يجب ان يكون
زايدا على اصل المعنى لا يقال قد يقتضي الحال ايراد الكلام مقتصرا على
اصل المعنى فيما اذا كان المخاطب بليدا لانا نقول هذا الاقتصار في
اللفظ امر زايد مفيد للسامع البليغ بلادة المخاطب قوله خصوصية
الصواب هنا الضم فان المراد بها النكات والمزايا المختصة بالمقام
والخصوص بالضم مصدر فالحقت به يا النسبة واما ما في الصحاح
من الا ان فصح الفتح فباعتبار انه مصدر بعد مصادر حصه بكذا الخصوص

الصر ويمكن ان يقال اصل الحسن بالفصاحه والارتفاع بالمطابقه
والانحطاط بعدمها اصل الا ترى ان صاحب المفتاح قال واذا تقرر ان
البلاغه مرجعها وان الفصاحه بنوعيها مما يكسو الكلام حلية التزيين
وترقيه اعلى درجات التحسين فعلى هذا حمل الكلام على الفصيح حسن
قوله بالمحسنات البديعيه من حيث عنها في علم البديع وانما قيدنا
بذلك لان تلك المحسنات من جهة احصار الحال ههنا موجبه
للحسن الذاتي يبحث عنها من تلك الجهة في علم البلاغه ولذا ذكر الالتفات
الذي من المحسنات البديعيه في علم المعاني قوله يعني اذا الح فيه اشاره
الى ان الفاء في قوله مقتضى الحال الح للتفريع وانما لم يحمله على التعليل لان المناسب
على مقتضى الذوق السليم كان ان يقال والاعتبار المناسب هو مقتضى
الحال مع ان التفريع اشمح قوله اضافه للمصدر ينبغي ان يعلم انه قد
يستفاد من اضافه المصدر العموم بحسب القراين كما في ساير الاسماء
المضافه والمعرف باللام لكن افادتها للحصر غير ظاهر الا ان العموم
قد يستلزمه كما في قولهم حرفي زيد انما فانه اذا كان جميع الضربات
المخصوصه في حال القيام لم يحصل شئ منها في غيرها لامتناع ان يحصل
ضرب واحد بالتشخص في حالين واما فيما نحن بصدده اعني قولنا وارتفاع
الح فان كانت الباء للسببيه القريبه كما هو المتبادر فالعموم فيه ايض يستلزم

للحصر فانه لابعد والسبب القريب لكن المفهوم من الحاشيه التي كتبها قدس
على المطول في هذا المقام انها لمطلق السببه وعلى هذا التقدير فان كان
الحصر يعني ان الارتفاعات يحصل بهذا السبب لا بعدمه وعند انتفاءه
في الملزوم مسلم لكنه لا يلزم الاتحاد والمساواه بين مقتضى الحال والاعتبار
المناسب بل الاخص وان كان بمعنى انه لا يحصل بغيره فالملزوم ممنوع انه ورد
في الحديث ولا صلوة الا لفاتحه الكتاب لا صلوة الا بالطهور ولا تناقض
فليتامل قوله فقد علم الى اخره الظاهر ان المراد بيان الاتحاد بين مقتضى
الحال والاعتبار لكنه لا يلزم ذلك اصلا مما تقدم ولذا قال قدس سره
في الحاشيه ان الحصرين متنافيان فيبطل احدهما على تقدير ان يكون
بينهما عموم مطلق فانه يكذب في الاخص لحصول الارتفاع في فرد آخر
من الاعم ويبطل كلاهما فيما اذا كان بينهما عموم من وجه او تساو كلي
وفيه بحث لان بطلان احد الحصرين لا على التعيين لازم واما بطلان
كليهما واحدهما بالتعيين فغير لازم قطعا سواء وجد العموم من وجه
او التساوي وغيرهما وما يتوهم في جميع الصور من بطلان كليهما فغير
صحيح فانه لما بطل الجزء الاثباتي من الحصر في الاعم الجزء السلبي من الحصر في
الاخص لا وجه لابطال الثاني الباطل للاول المبطل للحصر فيما اذا وجد
العموم من وجه او التباين فان الاثباتي من كل منهما يبطل السلبي من الاخر

ولا يبعد ان يقال صدق الجزء الاتحادي من الحصر بناء مقرر عند القوم فالكلام

في الجزء السلبي فاذا لم يكن الاتحاد ولا المساواة يبطل الجزء السلبي من الحصر في

الاخص على تقدير ان يكون بينهما عموم مطلق ويكذب الجزءان السلبيان

منهما على تقدير التساوي الكلي والجزئي فافهم قوله نصب على الظرف الحقيقي

يجوز ان يكون صفة مصدر سمي فان التسمية هنا بمعنى الاطلاق

كما يقال سمي زيد انسانا اي اطلق الانسان عليه واما نيابة المصدر

في الصفة فلا يلتفت اليه كما صرح به السيد الشريف قدس سره في اول

الفن الثاني من شرح المفتاح قوله وله طرفان اي فردان احدهما في غاية

الكمال والاخر في غاية النقصان فكانه اعتبر البلاغة امرا ممتدا له طرفان

قوله لما في المفتاح من ان البلاغة تتزايد الى ان يبلغ حد الاعجاز وهو

الطرف الاعلى وما يقرب منه قوله لا يكون من الطرف لان الاصل في

طرف الشيء ونهايته ان يكون ان يكون امرا واحدا شخصا لا ينقسم

اصلا الى الامتداد والذي جعل ذلك الامر طرفا له وظاهر انه لا يكون القريب

خ من الطرف وقد يوخذ الطرف نوعا وماهية واحدة مع تعدد افرادها

فان الملحوظ في الطرفية انما هو نفس النوع ولا تعدد فيه وتعدد الافراد

لا يوجب تعدد النوع من حيث هو ولم ان القريب من النهاية لا يتناول

المبتداء وبعض افراد الوسط والبعيد من النوع الما يصح بحسب الافراد

لا ببعضها على ان التعريف بها محل خفاء في الاحكام الخاصة بالطبيعه
فانه لا يظهر ان يقال زيد وعمرو الى غير ذلك من الافراد من نوع قوله وهو
ما لا يقال يصدق التعريف على الطرف الاعلى والمراتب المتوسط ايضا
لانا نقول عموم ما في قوله ما دونه اى الى اى مرتبة دونه ومع ذلك قوله
وان كان صحيح الاعراب هكذا وقع في الايضاح ايضا لكنه لو قيل
وان كان فصيحا لكان احسن قوله تفاوت المقامات ينبغي ان يجعل
متناولا للتفاوت كمية اى قلة وكثرة كما انها متناوله للتفاوت كيفية
ومناسبة قوله سوى المطابقة للخلوص ركاكة فان البلاغة هي المطابقة
والفصاحة فيصير بمنزلة ان يقال بلغ هذا الرجل رجلا اخر سوى هذا
الرجل قوله متصفا بصفة يعني صفة بها في العرف ويسمى كالفصيح
والبليغ بخلاف ما ادا في مطابقة او لحاس او نحو ذلك فانه لا يسمى
بمزج والضافر المطبق المجنس كذا ذكره قدس سره في الحاشية على المطول
الظاهر اولى ان يقال لو وجد وجوه محسنات للكلام فهي تابعة لبلاغته
دون بلاغة المتكلم ثم ان اتصاف المتكلم بحسن الكلام تابع لاتصاف
اى المتكلم بالبلاغة على تقدير ان يكون بلاغة الكلام مشروطا ببلاغة
المتكلم كما ذكره صاحب المفتاح وحققه المحقق الشريف في اول شرحه قوله
والبلاغة في المتكلم لح انتهى بان ملكة الاقتدار على كلام بليغ في نوع

من المعاني لا يكفي في بلاغة المتكلم فصحيح التعريف ما تعابر على قياس ما سبق
في فصاحة المتكلم لا يقال النكرة الموصوفة عامة على ما علم في موضعه لانا
نقول البشر لا يقدر على تاليف مثل القران قوله ان البلاغة في الكلام
هكذا وقد في الافصاح والحسن ترك اليقيد حتى يعم البلاغة في المتكلم
ايضا قوله اي ما يجب ان يحصل الخ لا يخفى ان هذا التفسير لا يلائم لان
المرجع اسم مكان او مصدر بمعنى اسم مفعول اي المرجوع اليه على الخلاف
والانفصال كما يقال مرجع الجود هو الغني لكن المناسب للمتن ان يحمل
على المعنى المصدري بقرينة كلمة الى كما في قولهم مرجع الجود الى الغني ويمكن
ان يقال هذا بيان بمعنى مجموع الكلام بحسب المال لا مجرد المرجع لان
ما لرجوع البلاغة على الاحتراز انه امر ضروري فيها تامل قوله والا لربما
ادى الخ فيه اشكال لان قوله الا الخ اما نفي للاحتراز فيرد عليه انه
لا يصح لفظ ربما لانه اذا لم يحصل الاحتراز يكون الكلام غير مطابق
قطعا واما نفي لكون الاحتراز مرجعا فيتوجه عليه انه لا يصح قوله
فلا يكون مطابقا اللهم الا ان يقال كلمة رب للتحقيق على ما قال
ابن الحاجب ثم يصح جعل الا نفيا للاحتراز او نفيا للمرجع سببيه للمنافاة
بين النفي واثباته وايضا رجوع النفي الى الاحتراز المقصود قوله فلا يكون
يلايمه ثم يصح جعل الا نفيا لكون الاحتراز مرجعا واجب الحصول في

البلاغة

البلاغه وقوله فلا يكون بليغا متفرع على كونه غير مطابق بدليل
ما سبق في تعريف البلاغه من اعتبار المطابقه فيها ولذا قال في
المطول لما مر في تعريف البلاغه فليس متفرعا على نفي كون الاضرار
مرجعا فتامل قوله والى تمييز الحسن في المقابله ان يقال والاحتراز عن
اسباب الاخلال بالفصاحه اللهم الا ان يراد به التمييز بحسب الخارج لا بحسب
العلم كما يشعر به قول الشارح فيما بعد يعني يعرف تمييز السالم قوله ويدخل
الخ لو لم يعتبر التمييز بالكلام لم يحتج الى هذا الاعتذار لكنه تابع في ذلك لما
فعله المص في الايضاح نظرا الى ان البلاغه موقوفه على فصاحة الكلام
اولا بالذات وعلى فصاحه الكلمات ثانيا قوله منه اى بعضه انظر
ان ما من مبتدا وخبره منه لكنه المناسب بحسب المعنى العكس على ما
حققه قدس سره في شرح الكشاف قوله بالحس قال قدس سره في شرح
المفتاح الذوق يطلق على القوة المدركه للعلوم من حيث كمالها في الادراك
بمنزلة الحساس قوله او يدرك بالحس الخ العطف بالواو قوله فقد
جعله ذلك لان المص بيان الاحتياج الى العلمين من المعاني والبيان
نظرا الى ان البلاغه تتوقف على الامرين من الاحتراز والتمييز والثاني بعضه
يتبين في احد العلوم المذكوره وبعضه يحصل بالحس وبقي البعض العقلي
الذي لم يدرك بهذه العلوم ولا بالحس ولو قيل انه عين ما يدرك بالحس

احمل ان يحصل بالعلوم فلا حاجه الى علم البيان ح قوله منهما اختصاص
لهما بالبلاغه اقول لا يظهر ذلك على ما ذكر المص من ان البلاغه مرجع
الى الامرين الاول الاحتراز لاعتبار المطابقه لمقتضى الحال بالتقييد
للمعنى المراد من الخصوصيات الزايده على اصل المعنى الثاني التميز
لاشتراط الفصاحه في البلاغه ولا شك ان التميز يحصل بالعلوم من
جملتها علم البيان لا يقال المقصد الاصلي في البلاغه اداء الخصوصيات
بالطرق المختلفه الوضوح بحيث لا يكون فيها تعقيد معنوي
لا بالقول الظاهر ان تلك الطرق من التشبيهات والمجازات والا
والاستعارات والكنايات المذكوره في البيان انما هي بالنظر الى اصل
المعنى لا الخصوصيات نعم لو اعتبرت بالنظر الى الخواص وجعل البلاغه
عباره وايراد التشبيه والمجاز والكنايه كما فعله صاحب المفتاح
يتم الكلام قوله الفن الاول انت خبير بان الفن عبارة عن الالفاظ
فالحمل بطريق الاسناد المجازي للعلاقه الشديده بين اللفظ والمعنى
اللهم الا ان يراد بالفن المعاني كما قيل الفنون الاولية ثم ان الظ
كون اللام في الفن للعهد الخارجي وليست عهديته الا باعتبار ذكر ان
ما انحصر فيه عن الاول علم المعاني فالحمل غير محتاج اليه مع ان الجزاء علم
المعاني هنا اعرف والمعارف كون المسند اليه اعرف قوله لكونه مـ

لح كلم من ابتداء يته الصالحه معتى لكونه المعانى نات لامنزله كاينه
ناشيه من البيان حال كون هذه المنزله مشبها بمنزله المفرد كانيه من
المركب هكذا استفاد فى شرح المفتاح الكشاف فى معنى قوله صلى الله
عليه وسلم انت منى بمنزله هارون من موسى اى قربك منى بمنزلة
قربها رون من موسى فالمعنى هنا لكون القرب المعانى من البيان بمنزله
القرب المفرد من المركب قوله اى ملكه تقتدر بها ينبغى ان يراد بتلك الملكه
كيفية النفس يقتدر بها على معرفه جميع المسائل اما بالاستحضار لما كان
معلوما مجردا ما هنا او باستحصال ما كان مجهولا منها وهنا امور
لا بد من التنبيه عليها الاول ان ظاهر تقدير القوم يشعر باعتبار تلك الملكه
بالنظر الى استحصال المسايل دون الاستحصال الثانى ان كلامهم ربما
يلوح بان منشاءها مجرد ادراك القواعد وليس كذلك فان الفقهاء
اصطلحوا فى معرفة المسائل القياسيه الى معرفه المشتركه وما يتعلق بها الثالث
ان تلك الملكه حاله مغايرة تابعه لادراك المسايل المذكوره وغيرها
فيما له دخل على ما يفهم من حاشيه المطول وشرح المفتاح الشريف لكنه
ذكر فى شرح المواقف ان الكيفيه النفسانيه سميت حالا فى الابتداء ثم سميت
ملكه بعد الرسوخ وهما متحدان واما الا انه منظور فيه للقطع
باختلاف العوارض المشخصه واظهر هو الاحتمال الاول الرابع انها على حاله

علة
م